

التقرير نصف السنوي التاسع عشر للأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - معلومات أساسية

١ - هذا التقرير هو تقرير نصف السنوي التاسع عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهو يتضمن استعراضاً وتقييماً لعملية تنفيذ القرار منذ تقديم تقريره السابق عن هذا الموضوع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/612). وأشير فيه إلى استمرار عدم إحراز تقدم في تطبيق البنود الرئيسية لهذا القرار، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الهواجس المتزايدة التي تهدد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، بما فيها التحديات التي تعترض الجهود المبذولة دعماً لسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان إزاء الأزمة السورية. كما أشير إلى تطورات إيجابية في المجال السياسي.

٢ - واجهت الاستقرار في لبنان تحديات أمنية خطيرة ومزيد من الاستقطاب السياسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ورداً على الأعمال الإرهابية خلال هذه الفترة، أصدر مجلس الأمن سبعة بيانات صحافية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر (SC/11180) وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر (SC/11232) وفي ٢ كانون الثاني/يناير (SC/11239) وفي ١٦ كانون الثاني/يناير (SC/11249) وفي ٢١ كانون الثاني/يناير (SC/11256) وفي ١ شباط/فبراير (SC/11269) وفي ١٩ شباط/فبراير (SC/11287)، ناشد فيها أعضاء المجلس جميع اللبنانيين الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة محاولات تقويض استقرار البلد، وشددوا على أهمية احترام جميع الأطراف اللبنانية سياسة البلد الداعية إلى النأي بالنفس والامتناع عن أي تورط في الأزمة السورية، انسجاماً مع التزام هذه الأطراف بإعلان بعبدا.



٣ - وشهد لبنان حوادث إرهابية عدة وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أوقعت ما لا يقل عن ٦٥ قتيلا وما يزيد على ٤٠٠ جريح. وكان لأجهزة التفجير الحارقة والسيارات المفخخة أثر كبير على الأمن والاستقرار في أنحاء عدة من البلد. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، اغتيل الوزير السابق محمد شطح في انفجار سيارة مفخخة أودى أيضا بخمسة أشخاص آخرين. ووقعت ثلاثة تفجيرات انتحارية في منطقة الهرمل، وثلاثة في المنطقة الشرقية من سهل البقاع، وأربعة في بيروت وواحد في الشويفات، شمال بيروت، فضلا عن اثنين استهدفا حواجز تفتيش للجيش اللبناني في صيدا، أوقعت كلها مزيدا من الخسائر في الأرواح والعديد من الإصابات.

٤ - وواصل النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية تأثيره على الأمن والاستقرار في لبنان. فقد شن سلاح الجو السوري ما لا يقل عن خمس غارات على المنطقة المحيطة ببلدة عرسال اللبنانية، القرية من الحدود السورية - اللبنانية. كما شنت غارة جوية واحدة على الأقل على منطقة وادي خالد في الشمال، أفيد بأنها أودت بما لا يقل عن لبنانيين اثنين. واستمر إطلاق النار عبر الحدود والقصف المدفعي والاعتداءات بالصواريخ انطلاقا من الجمهورية العربية السورية في اتجاه لبنان، في التسبب بسقوط قتلى وجرحى وفي إلحاق أضرار مادية. وواصل الرئيس اللبناني ميشال سليمان دعواته جميع الأطراف اللبنانية إلى النأي بنفسها عن الحرب في الجمهورية العربية السورية وإلى احترام التزامها بمبادئ إعلان بعبد.

٥ - وطرأت تطورات إيجابية على الجبهة السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٥ شباط/فبراير مثلا، وبعد مشاورات واسعة شملت مختلف الأفرقاء السياسية، نجح رئيس الوزراء تمام سلام في تأليف حكومة مصلحة وطنية من ٢٤ وزيرا. وحازت الحكومة ثقة المجلس النيابي في ٢٠ آذار/مارس، بعدما حظيت بتأييد ٩٦ نائبا من النواب الـ ١٢٨. وفي البيان الوزاري، التزمت الحكومة بجملة أمور منها، الحفاظ على سيادة لبنان وتحصين الأمن فيه، واحترام قرارات مجلس الأمن، ودعم هيئة الحوار الوطني، بما في ذلك استئناف النقاش حول الاستراتيجية الدفاعية الوطنية وتنفيذ مقررات جلسات الحوار السابقة، والالتزام ببناء قدرات الجيش اللبناني، بما في ذلك من خلال تسريع التبرع بمبلغ ٣ بلايين دولار المقدم من المملكة العربية السعودية، ومتابعة القرارات المتفق عليها في إطار فريق الدعم الدولي للبنان. وشددت الحكومة على ضرورة إقرار قانون انتخابي جديد للانتخابات النيابية وتعهدت إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها على أساس الإجراءات الدستورية والممارسة الديمقراطية المتبعة في لبنان.

٦ - ولا يزال لبنان، أصغر وأضعف البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية، يستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين ويواجه تحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية ضخمة نتيجة لذلك. وشددت الحكومة الجديدة في بيانها الوزاري على التزامها بمواجهة عملية للتحديات الإنسانية الناشئة عن وجود أكثر من مليون لاجئ سوري مسجلين في لبنان فروا من العنف في بلدهم، وذلك من خلال تنشيط برامج المساعدة المقدمة عبر الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي أنشأه البنك الدولي، وغير ذلك من الآليات. وسُجل أيضا تدفق إضافي من اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان من الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن لبنان وشعبه جديران بأعلى درجات الثناء للطريقة التي تمكنا فيها من إبقاء الباب مفتوحا أمام اللاجئين الهاربين من العنف الدائر في الجمهورية العربية السورية. وما برحت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية تعملان معاً بشكل وثيق من أجل جمع الأموال لمساعدة لبنان على مواجهة هذه الأزمة الإنسانية.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٧ - منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، طُبق عدد من بنوده، على النحو المبين في تقارير السابقة. وأُجريت انتخابات رئاسية ونيابية بطريقة حرة ونزيهة. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها ومعداتها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة عام ٢٠٠٩.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الرئيس ورئيس الوزراء في لبنان التأكيد على احترام البلد لكل قرارات الأمم المتحدة. إلا أن التزاع في الجمهورية العربية السورية وما استتبعه من تأثير على لبنان ما زال يحد من التقدم المحرز في تنفيذ البنود العالقة من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وغيره من القرارات المتعلقة بلبنان.

٩ - وفي ١٥ شباط/فبراير، رحبت ترحيباً حاراً بتأليف حكومة جديدة في لبنان وما برحت متشجعا جراء التزام الحكومة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك على وجه الخصوص ما يتعلق بالهواجس ذات الأولوية المتصلة مباشرة بالقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مثل ضرورة تحصين الأمن، وضبط الحدود اللبنانية وتنفيذ مقررات الجلسات السابقة لهيئة الحوار الوطني، على النحو المبين بالتفصيل في البيان الوزاري الصادر في ٢٠ آذار/مارس. ومع ذلك، فإن استمرار تصاعد العنف الذي اتسمت به الفترة المشمولة بالتقرير جعل إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) أكثر صعوبة، وإن كان ضروريا اليوم أكثر منه في أي وقت مضى.

١٠ - إن ترسيم الحدود السورية - اللبنانية، الذي حث عليه مجلس الأمن بقوة في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، لم يتم حتى الآن. وعلاوة على ذلك، فإن وجود وأنشطة ميليشيات لبنانية وغير لبنانية على طول هذه الحدود ما زالا يشكلان تهديدا لاستقرار البلد والمنطقة، ما يُبرز الحاجة إلى قيام الحكومة والجيش بتكثيف جهودهما الهادفة إلى تحقيق الحصرية الكاملة لامتلاك السلاح واستخدام القوة في جميع أنحاء لبنان.

١١ - وبقيت، مع ممثلي، على اتصال منتظم بجميع الأطراف في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك بالقادة الإقليميين والدوليين المعنيين. وتكلمتُ مع الرئيس ورئيس الوزراء في ١٥ شباط/فبراير لتهنئتهما على تأليف الحكومة والتقيتُ رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي في الكويت في ١٥ كانون الثاني/يناير بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الثاني لإعلان التبرعات الإنسانية من أجل سوريا الذي استضافته حكومة الكويت. وأبرزت الحكومة اللبنانية التزامها معالجة القضايا الملحة المتصلة باللاجئين السوريين، وضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة استجابة للنداء الموجه في الكويت في كانون الثاني/يناير. واستضاف الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند وحكومته اجتماعا لفريق الدعم الدولي للبنان في ٥ آذار/مارس في باريس، حضره الرئيس اللبناني. وأكد المشاركون ضرورة استمرار تقديم دعم دولي قوي ومنسق إلى لبنان من أجل مساعدته على مواجهة التحديات المتعددة لأمنه واستقراره، وكرروا تأكيد أهمية مواصلة تعزيز قدرات الجيش. وشكروا أيضا للرئيس اللبناني دوره القيادي في سعيه إلى صون سيادة لبنان ووحدته واستقراره، كما أكدوا على أهمية الالتزام بسياسة النأي بالنفس اللبنانية في مسعى لتعزيز الحوار ودرء آثار الأزمة السورية عن لبنان.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١٢ - يهدف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى توطيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة الحكومة اللبنانية الوحيدة والحصرية في جميع أنحاء البلد، بما ينسجم مع اتفاق الطائف المبرم عام ١٩٨٩ الذي التزم به جميع الأطراف السياسية في لبنان. وما زال هذا الهدف على رأس أولويات الجهود التي أبذلها لتيسير تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بلبنان.

١٣ - وشجع مجلس الأمن في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦) حكومة الجمهورية العربية السورية بشدة على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته الحكومة اللبنانية بترسيم حدودهما المشتركة. وما زلت أدعو الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى ترسيم حدودهما المشتركة بالكامل. بيد أنه، بالنظر إلى التزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، أصبح إحراز

أي تقدم في هذا الصدد أكثر صعوبة ولم تتخذ أي خطوات ملموسة من أي من الجانبين في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٤ - وما زال ترسيم الحدود اللبنانية وتعليمها عنصرين أساسيين لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وما زال أيضاً يشكلان خطوتين حاسمتين من أجل تيسير المراقبة السليمة للحدود. فالحالة الأمنية المعقدة السائدة على طول الحدود السورية - اللبنانية في ظل الظروف الراهنة، بما في ذلك التقارير المستمرة التي تفيد عن قتال ونقل للأسلحة والأشخاص عبر الحدود، تبرز بشكل إضافي الطابع الملح لتعليم الحدود. ورغم الاعتراف بالطابع الثنائي لمسألة ترسيم الحدود، فإن إحراز تقدم في هذا الشأن يظل التزاماً على البلدين بموجب القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، المنبثق من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت عمليات القصف وحوادث إطلاق النار والهجمات الصاروخية عبر الحدود بشكل شبه يومي، مما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن ١٢ شخصاً وعشرات الجرحى. وكانت مناطق وبلدات عرسال واللبوة وبريتال والنبي عثمان ووادي خالد جميعها عرضة لاعتداءات كهذه بصورة متكررة. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أصابت صواريخ بلدة عرسال الواقعة على الحدود الشرقية، مما أسفر عن قتل سبعة أشخاص وإصابة سبعة آخرين. وفي سلسلة من الغارات الجوية التي شنتها القوات الجوية السورية يومي ٣ و ١٦ آذار/مارس، أصاب ٢٠ صاروخاً على الأقل عرسال والمنطقة المحيطة بها، فأسفرت عن سقوط ٥ قتلى على الأقل، وعشرات الجرحى وألحقت أضراراً مادية. وقد أكدت السلطات اللبنانية دوماً ضرورة الدفاع عن لبنان ضد هذه الهجمات، وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، رد الجيش اللبناني بإطلاق النار على طائرة سورية كانت تحلق في المجال الجوي اللبناني.

١٦ - وظلت منطقة البقاع تعاني من آثار القتال الدائر في منطقة القلمون السورية المجاورة. وقد وصلت عدة مئات من الأسر السورية إلى بلدة عرسال هرباً من القتال الدائر في بلدة يبرود السورية، ووردت تقارير عن تقطُّع السبل بكثيرين غيرهم في المنطقة الحدودية. وشتت طائرة حكومية سورية هجمات أخرى على عرسال والمنطقة المحيطة بها في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ آذار/مارس، وأُطلِقَتْ أيضاً عشرات الصواريخ على بلدات أغلب سكانها من الشيعة في البقاع، بينها الهرمل واللبوة. وكشف الجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية انتشارهما في هذه المنطقة، مما أسهم في تهدئة الأحوال هناك واستعادة الهدوء النسبي. وسُجِّل تدفق مزيد من اللاجئين إلى منطقة عكار في شمال لبنان، بالإضافة إلى قصف تزامن مع القتال الدائر على الجانب السوري من الحدود.

١٧ - ويمثل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية العجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، انتهاكاً لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زلت أنا وممثليّ نعمل بشكل وثيق مع الطرفين بهدف تيسير انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة تنفيذاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٨ - ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يرد أي رد من الجمهورية العربية السورية أو إسرائيل بشأن التحديد المؤقت لنطاق تلك المنطقة الوارد في تقرير المتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

١٩ - وظلت طائرات القوات المسلحة الإسرائيلية التي تطير بلا طيار وطائراتها ذات الأجنحة الثابتة، بما فيها الطائرات المقاتلة، تقوم بعمليات تحليق شبه يومية فوق لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاك للسيادة اللبنانية وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجت الحكومة اللبنانية على هذه الانتهاكات مراراً. وقد شجبت تلك الانتهاكات، وطلبت وقفها فوراً. وتدّعي السلطات الإسرائيلية من جهتها بأن عمليات التحليق هذه تُجرى لأسباب أمنية.

باء - بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

٢٠ - أكدت الحكومة اللبنانية مجدداً للأمم المتحدة عزمها على بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد اضطلع الجيش وقوى الأمن الداخلي بدور حاسم في تنفيذ هذا الالتزام، في ظل ظروف صعبة. غير أن قدرة الدولة اللبنانية على ممارسة سلطتها الكاملة على جميع أراضيها ما زالت تواجه صعوبات. وإنني أرحب بالالتزام الحكومة ببناء قدرات الجيش والقوى الأمنية، وأؤكد ضرورة مواصلة تقديم الدعم الدولي للسلطات والجيش.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هددت عدة حوادث استتباب الأمن الأهلي، ارتبط أغلبها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية، وأدت إلى تفاقم حالات التوتر المذهبي في لبنان. واستمرت المخاوف إزاء تورط مقاتلين لبنانيين في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما المنتمون منهم إلى حزب الله. وكان حزب الله قد جاهر بمواصلة مشاركته في ذلك القتال وأقام جنازات لمقاتلين من حزب الله قُتلوا في الجمهورية العربية السورية. وقد أكد أمينه العام مجدداً أيضاً موقف الحزب من القتال، بما في ذلك في خطاب ألقاه في ٢٩ آذار/مارس وفي مقابلة أجريت معه في ٧ نيسان/أبريل.

وإضافة إلى التزام الحكومة اللبنانية المعلن في بيانها الوزاري، واصل الرئيس دعوته جميع الأطراف إلى التقيد بسياسة النأي بالنفس التي اتفق عليها في إعلان بعدد أثناء جلسة هيئة الحوار الوطني المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت حوادث عنف واعتداءات إرهابية وعملية اغتيال سياسي في لبنان. ففي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع تفجير انتحاري مزدوج في منطقة بئر العبد ببيروت استهدف السفارة الإيرانية، تسبب في قتل ما لا يقل عن ٢٣ شخصاً وإصابة ما لا يقل عن ١٤٠ آخرين. ووقع اعتداءان على حاجزي تفتيش للجيش اللبناني في صيدا أسفرا عن قتل جندي وخمسة من منفذي الاعتداء المزعومين. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، انفجرت سيارة مفخخة في سهل البقاع بالقرب من منطقة يزعم أنها موقع لأحد معسكرات التدريب التابعة لحزب الله، أُفيد بأنها تسببت في قتل شخصين. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، اغتيل الوزير السابق محمد شطح، أحد كبار مستشاري رئيس الوزراء السابق سعد الحريري في انفجار سيارة مفخخة في وسط بيروت، أوقع أيضاً خمسة قتلى آخرين. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، وقع تفجير انتحاري في ضاحية حارة حريك ببيروت أسفر عن قتل خمسة أشخاص وجرح ٧٧ آخرين. وفي مدينة الهرمل البقاعية، تسبب انفجار سيارة مفخخة في قتل ثلاثة أشخاص وجرح ٢٦ آخرين في ١٦ كانون الثاني/يناير. ووقع تفجير انتحاري في ٢١ كانون الثاني/يناير في حارة حريك أسفر عن قتل أربعة أشخاص وإصابة ٣٥ آخرين. وفي ١ شباط/فبراير، قام انتحاري بتفجير سيارة في مدينة الهرمل، مما أسفر عن وقوع ٣ قتلى، وفي ٣ شباط/فبراير، أدى تفجير انتحاري إلى قتل الانتحاري وإصابة شخصين آخرين. وفي ١٩ شباط/فبراير، وقع انفجار انتحاري مزدوج في منطقة بئر حسن ببيروت أوقع ستة قتلى وأكثر من ١٠٠ جريح. وأسفر هجوم انتحاري بسيارة مفخخة على نقطة تفتيش للجيش اللبناني في ٢٢ شباط/فبراير عن قتل أربعة أشخاص بينهم جنديان لبنانيان، وإصابة ١٥ آخرين. وفي ١٦ آذار/مارس، وقع هجوم انتحاري بسيارة مفخخة في بلدة النبي عثمان البقاعية أسفر عن قتل أربعة أشخاص وجرح أكثر من ١٠ آخرين. وفي ٢٩ آذار/مارس، قُتل ثلاثة جنود لبنانيين وجرح أربعة آخرون في هجوم انتحاري بسيارة مفخخة على حاجز تفتيش للجيش اللبناني قريب من بلدة عرسال الواقعة في المنطقة الشرقية. وقد أعلنت كتائب عبد الله عزّام، وجماعات متطرفة أخرى مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مسؤوليتها عن بعض الهجمات، وزعمت أنها شُنّت ردّاً على استمرار مشاركة حزب الله في القتال في الجمهورية العربية السورية.

٢٣ - واندلع مزيد من أعمال العنف المستمر في مدينة طرابلس شمال البلد بين سكان منطقتي باب التبانة ذي الغالبية السنّية وجبل محسن المنتمية غالبية أهاليه إلى الطائفة العلوية. فقد أدّت الاشتباكات التي نشبت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى سقوط ١٢ قتيلًا، بينهم جندي لبناني وما لا يقل عن ٧٠ جريحًا. وأدّت أعمال العنف التي وقعت في كانون الثاني/يناير بين الطائفتين نفسيهما إلى سقوط ٧ قتلى آخرين، بينهم جندي لبناني، وأكثر من ٤٨ جريحًا. واندلعت الموجة الثالثة من الاشتباكات في ٢٠ شباط/فبراير واستمرت بصورة متقطّعة لستة أسابيع، مؤدّية إلى مصرع ما لا يقل عن ٣٠ شخصًا، بينهم جنديان لبنانيان وأكثر من ١٠٠ جريح. وتوقّف القتال في ٢٧ آذار/مارس عندما أقرت الحكومة خططها الأمنية الجديدة للمدينة.

٢٤ - وتعكس حوادث العنف هذه الانتشار الواسع للنطاق للأسلحة الموجودة في حوزة جهات فاعلة غير حكومية والتهديد الكبير الذي تشكّله هذه الأسلحة للسلام والأمن الوطنيين. وتواصلت الجهود المبذولة لزيادة قدرات الجيش وإمكاناته على مواجهة تحديات متعددة، تشمل الأمن الداخلي، كالخطة الأمنية لطرابلس التي وضعتها الحكومة وأقرت في ٢٧ آذار/مارس. وأدى تنفيذ الخطة إلى إلقاء القبض على العشرات من المقاتلين وقادة المحاور في طرابلس من الطائفتين السنّية والعلوية في المدينة، وتفكيك مواقع إطلاق النار وحوارز التفتيش التي أقامتها المليشيات. وخلال المداهمات التي نُفّذت في إطار الخطة، ضُبّطت كميات من الأسلحة والذخيرة. ونفّذ الجيش عمليات مدمّمة مماثلة في منطقة البقاع ذي الأغلبية الشيعية حيث ألقى القبض على مسلّحين سوريين ولبنانيين وصادر أسلحة غير شرعية.

٢٥ - وأحرز الجيش أيضًا تقدما في جهوده الرامية إلى منع هجمات الإرهابيين وتعطيل شبكاتهم، حيث نفّذ سلسلة اعتقالات واكتشف عددا من السيارات المفخّخة وقام بتفكيكها. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، تناقلت وسائل الإعلام اللبنانية خبر إلقاء القبض على ماجد الماجد، قائد كتائب عبد الله عزّام، التي أعلنت مسؤوليتها عن تفجير السفارة الإيرانية. وأفيد أن حالته الصحية كانت متدهورة للغاية، وتوفي في ٤ كانون الثاني/يناير أثناء احتجازه. وألقي القبض على مقاتلين آخرين من كتائب عبد الله عزّام ووجّه إليهم المدّعون العسكريون تهمة الانتماء إلى هذا التنظيم. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أُلقي القبض على عمر الأطرش، وهو مقاتل سنّي مطلوب لعلاقته باعتمادات إرهابية وقعت في لبنان، كما أُلقي القبض على نعيم عباس (في ١٢ شباط/فبراير) وسامي الأطرش (في ٢٧ آذار/مارس). وأفيد بأنهم جميعا قياديون في كتائب عبد الله عزّام. واكتشف الجيش

سيارات مفخخة وفكّكها في البقاع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وزحلة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبيروت في ١٢ شباط/فبراير، وبعبك في ١٧ آذار/مارس.

٢٦ - وظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) مستقرة عموماً رغم الحوادث التي أوردتها على نحو مفصل في تقريره الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2014/130). وسأقدم في تقريره المقبل عن هذا الموضوع تفاصيل عن الحوادث التي وقعت لاحقاً، بما في ذلك انفجار جهاز منفجر يدوي الصنع في ١٤ آذار/مارس جنوب الخط الأزرق وما تلاه من إطلاق للنار من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية في اتجاه جنوب لبنان، وتحقيق اليونيفيل فيه الذي لا يزال متواصلاً.

٢٧ - وفي رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير (A/68/776-S/2014/134)، قالت السلطات اللبنانية إن طائرة عسكرية إسرائيلية حُرقت الأجواء اللبنانية بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير، حيث أغارت على ضاحية بلدة "جنتا" وألقت عدداً من الصواريخ داخل الأراضي اللبنانية، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأعلن الأمين العام لحزب الله في مقابلة أُجريت معه في ٧ نيسان/أبريل مسؤولية الحزب عن حادث ١٤ آذار/مارس السالف الذكر الذي وقع جنوب الخط الأزرق واستهدف دورية إسرائيلية، مُدّعياً أنه جاء ردّاً على حادث "جنتا". وفي رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل (S/2014/254)، وجّهت السلطات الإسرائيلية الانتباه إلى أن حادث ١٤ آذار/مارس، بالإشارة إلى إعلان حزب الله مسؤوليته عنه، يشكّل انتهاكاً خطيراً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل (A/68/848-S/2014/278)، أبلغتني السلطات اللبنانية عن إطلاق إسرائيل عدة قذائف في ١٤ آذار/مارس أصابت مناطق داخل الأراضي اللبنانية في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٨ - وفيما يتعلق بحدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية، يتواصل ورود أنباء عن حصول تجار بالأسلحة في الاتجاهين. وقد واصل عدد من الدول الأعضاء الإعراب عن بالغ قلقها إزاء نقل الأسلحة غير المشروع عبر هذه الحدود البرية. وقد صرّح مسؤولون إسرائيليون أنهم سيعملون على منع نقل منظومات الأسلحة المتطورة إلى حزب الله انطلاقاً من الجمهورية العربية السورية. أما حزب الله فقد كرّر، من جانبه، على لسان كبار ممثليه موقفه بأن لا نية لديه لحيازة أسلحة كيميائية. وأشارت السلطات اللبنانية إلى أن مراقبة الحدود البرية بين لبنان والجمهورية العربية السورية لا تزال أمراً صعباً، وإلى أن الجيش اللبناني، رغم ذلك، منتشر على طولها وهو يسعى جاهداً إلى تشديد مراقبته لها، بأقصى ما في وسعه. ومع أن الأمم المتحدة لا تمتلك وسيلة مستقلة للتحقق من مدى صحة ما يرد

من أنباء عن عمليات تهريب للأسلحة عبر الحدود، فقد أعربتُ مرارا عن قلقي إزاء أخطار ذلك للبلدين.

٢٩ - وبغية التصدي لاستمرار وقوع الحوادث عبر الحدود، وفي سياق ورود أنباء عن عمليات تهريب الأسلحة، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى تحسين إدارة الحدود اللبنانية البرية ومراقبتها. وهذا أمر ضروري أيضا لمنع الجماعات المسلحة والمليشيات في لبنان من توسيع نطاق ترسانة أسلحتها، إذ إن من شأنه أن يشكل تهديدا للسلم الأهلي والإقليمي. ولا يزال التنسيق مستمرا بين الجهات المانحة والسلطات بشأن الإدارة المتكاملة للحدود. وقد كرّرتُ مناشدتي جميع الدول الأعضاء بتحديد بذل جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها عملا بقرارات مجلس الأمن باتخاذ التدابير الضرورية لمنع نقل الأسلحة إلى الجماعات الخارجة عن سيطرة الحكومة اللبنانية.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٣٠ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. ولا يزال يتعين تنفيذ هذا البند الرئيسي من بنود القرار. وهو يعكس ويعيد تأكيد قرار التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف، الذي أدى في ذلك الوقت إلى تخلي الميليشيات اللبنانية، باستثناء حزب الله، عن أسلحتها. وفي ظل السياق الوطني الراهن المتمثل في تصاعد التوترات المذهبية وتنامي آثار الأزمة السورية على لبنان، أصبح من الأهمية بمكان أن تحافظ الأطراف كافة على هذا الاتفاق وتنفّذه تجنباً لشبح تحدد المواجهة بين اللبنانيين.

٣١ - ولا تزال ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تعمل في البلد خارج نطاق سيطرة الحكومة في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع أن عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان تمتلك أسلحة خارج سيطرة الحكومة، فإن الجناح العسكري لحزب الله هو أكبر الميليشيات اللبنانية وأكثرها تسلّحاً في البلد. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، اغتيل في بيروت حسن اللقيس، أحد قيادي حزب الله. ويشكّل احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح تحدياً خطيراً لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدد من الجماعات الفلسطينية المسلحة يعمل في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها. وعلاوة على ذلك، استمر في الأشهر الأخيرة ورود أنباء عن تسلّل عناصر متطرفة إلى لبنان أو وجودها فيه. وقد أصبحت معالجة هذه المسألة أمراً لا يحتمل التأخير في ظل الظروف الصعبة الراهنة. وقد حصد انتشار العنف والأعمال

الإرهابية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أرواح العديد من الناس وتسبب في معاناة كبيرة للعديد من اللبنانيين الأبرياء، مما أثر على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء لبنان.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز مرة أخرى أي تقدم ملموس في حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فمنذ اتخاذ ذلك القرار في عام ٢٠٠٤، لم تُتخذ أي خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية، التي تمس بصميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. ولا يزال عدد من الجماعات والأفراد اللبنانيين يجاهرون بمعارضتهم لاحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية، فهم يعتبرون أن ذلك يشكل عاملاً من عوامل زعزعة الاستقرار في البلد وأمرًا مناقضًا للديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديدًا ضمنيًا باستخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

٣٣ - وقد أعربتُ مرارًا للقادة اللبنانيين عن قلقي البالغ إزاء المخاطر الجسيمة التي تشكلها هذه الجماعات المسلحة على استقرار البلد والمنطقة. وقد دعوهم إلى معالجة هذه المسألة دون مزيد من التأخير، نظرًا لأنها تشكل التزامًا تعهدوا به بموجب القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي الدول الديمقراطية، يشكل احتفاظ حزب سياسي بميليشيا خاصة به وضعًا شاذًا أساسيًا. ومع ذلك، واصل حزب الله الاعتراف صراحة بأنه يحتفظ بقدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية وبأنه يعمل على توسيع نطاقها. وهو يدعي أيضًا أن الأسلحة هي بمثابة رادع ضد العدوان المحتمل من جانب إسرائيل. وقد استمر المسؤولون الإسرائيليون في الإعراب عن القلق إزاء الادعاءات المتعلقة باحتفاظ حزب الله بأسلحة غير مأذون بها أو إزاء وجود أفراد مسلحين في المناطق المدنية في جنوب لبنان.

٣٤ - ودأبتُ منذ فترة طويلة على دعم الحوار الوطني باعتباره أفضل طريقة لمعالجة مسألة الأسلحة وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في ألا يكون هناك أي أسلحة أو قوات مسلحة في لبنان باستثناء تلك التابعة للدولة اللبنانية. وقد عُقدت جلسة لهيئة الحوار الوطني في ٣١ آذار/مارس بقيادة الرئيس اللبناني. وقد شاركت فيها جميع الفصائل السياسية اللبنانية الرئيسية، باستثناء حزب الله والقوات اللبنانية. وخلال الجلسة، أعاد الرئيس تقديم خطته، التي كانت قد طرحت أساسًا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بشأن وضع استراتيجية دفاعية وطنية، مسلطًا الضوء على أهمية تنفيذ إعلان بعبدا واحترام المهل الدستورية، بما فيها مهلة إجراء الانتخابات الرئاسية. وتعهدت الحكومة استئناف المناقشة بشأن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية، التي كان الرئيس أكد على أهميتها في ٢٣ آذار/مارس. ومن المقرر أن تُعقد الجلسة التالية في ٥ أيار/مايو.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مستقرة عموماً، باستثناء وقوع عدد قليل من حوادث العنف. وقد لجأت عناصر سنية مسلحة إلى مخيم عين الحلوة ومنطقة التعمير المجاورة، ويدعى أن بين هذه العناصر أحمد الأسير الفار من العدالة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، قام مسلحون من جماعة جند الشام بقتل أحد أعضاء فتح وإصابة اثنين آخرين. وفي أعمال عنف مستمرة خلال اليومين التاليين، أصيب شخصان آخران بجراح. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، انفجرت سيارة مفخخة في عين الحلوة، دون أن تسبب خسائر في الأرواح. وفي ١ شباط/فبراير، قُتل شخص مرتبط بحركة فتح على أيدي مسلحين مجهولين في عين الحلوة. وفي ٨ نيسان/أبريل، اندلعت اشتباكات في مخيم الميَّة وميَّة بالقرب من صيدا، أدى إلى سقوط ما لا يقل عن سبعة قتلى وسبعة جرحى. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كرر رامي حمد الله رئيس وزراء دولة فلسطين التأكيد على أنه من المهم بالنسبة للفلسطينيين في لبنان الحفاظ على أمنه واستقراره.

٣٦ - ولا تزال الأوضاع الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان صعبة، مع تدفق ٩٧٧ ٥٢ لاجئاً إضافياً من الجمهورية العربية السورية منذ بداية الأزمة مما وضع مزيداً من الضغوط الهائلة على الوضع العام في المخيمات، وكذلك على الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل تقديم المساعدة. وازدادت أيضاً حالات التوتر بين اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا مقيمين في لبنان وأولئك القادمين من الجمهورية العربية السورية، بالنظر إلى اعتبار أن هؤلاء الآخرين يشكلون عبئاً إضافياً على الموارد المتاحة المحدودة أصلاً للاجئين الفلسطينيين. وتواصل الأمم المتحدة حث السلطات اللبنانية على تحسين الظروف المعيشية للاجئين. وينبغي القيام بذلك من دون المساس بالحل النهائي لقضية اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام شامل في المنطقة، ومع أخذ الآثار الضارة للأحوال المعيشية المزرية على مجمل الوضع الأمني في الاعتبار.

٣٧ - ولا يزال وجود الجماعات الفلسطينية المسلحة خارج المخيمات يشكل تحدياً لقدرة لبنان على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه. وبالرغم من القرار الذي اتخذته هيئة الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، وجرى تأكيده في الجلسات اللاحقة، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة في البلد. وتقع جميع هذه القواعد باستثناء واحدة على طول الحدود اللبنانية - السورية. ولا يزال وجودها يقوض السيادة اللبنانية وسلطة الدولة، ويجعل ترسيم الحدود أكثر صعوبة. وهو يشكل أيضاً تحدياً جدياً للسيطرة الفعلية على الحدود

الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وقد أكدت مجدداً دعوتي للسلطات اللبنانية كي تنفذ المقررات التي سبق أن اتخذتها هيئة الحوار الوطني، ولا سيما منها تلك المتعلقة بتفكيك القواعد العسكرية المشار إليها أعلاه، ودعوتي لحكومة الجمهورية العربية السورية إلى التعاون مع تلك الجهود بحسن نية.

ثالثاً - ملاحظات

٣٨ - أرحب بالتطورات السياسية الإيجابية في لبنان، بما في ذلك تأليف حكومة جديدة تحقق المصلحة الوطنية بقيادة رئيس الوزراء تمام سلام، وتقيدها بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وينبغي الاستفادة من الوحدة التي أدت إلى تأليف الحكومة بعد فترة طال أمدها بلغت ١١ شهراً، من أجل تحصين أمن لبنان واستقراره وسيادته وسلامته الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، سيكون من المهم أن تكون الثقة مبنية على المكاسب الأولية التي تحققت في مواجهة التهديدات الأمنية المباشرة. ويشجعي استئناف جلسات هيئة الحوار الوطني وآمل في إمكان تحقيق مزيد من التقدم في وضع استراتيجية دفاعية وطنية، في إطار هذه العملية التي تجرى بقيادة لبنانية. وسيظل استمرار الوحدة السياسية أساسياً في تعزيز هذه الخطوات الإيجابية وفي مواصلة زيادة قدرات الجيش والقوى الأمنية على مواجهة التحديات الأمنية الصعبة المقبلة.

٣٩ - إلا أنني ما زلت أشعر بخيبة أمل إزاء عدم إحراز مزيد من التقدم الملموس نحو تنفيذ البنود المتبقية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وما زال لبنان يواجه تحديات خطيرة تهدد استقراره وأمنه، سواء على الصعيد الداخلي أو على طول حدوده مع الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك جراء تهريب الأسلحة واستمرار تدفق اللاجئين. ويساورني القلق أيضاً من أن استمرار المواجهة في تنفيذ القرار يمكن أن يؤدي إلى اضمحلال تأثير البنود التي سبق تنفيذها ويسهم في المزيد من التدهور للاستقرار في لبنان. بيد أنني أؤكد من جديد اقتناعي الراسخ بأنه من مصلحة لبنان واللبنانيين إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل لهذا القرار من أجل استقرار البلد والمنطقة على المدى الطويل.

٤٠ - وتؤكد الأحداث الأخيرة التي وقعت على طول الخط الأزرق، على النحو المفصل في تقاريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، على هشاشة الحالة هناك. وإني أشيد بالجيشين اللبناني والإسرائيلي لما يبذلانه من جهود للحد من حالات التوتر وتقديم الدعم والتنسيق إلى اليونيفيل في هذا الصدد.

٤١ - وقد أدنت مرارا الانتهاك المستمر لسيادة لبنان، بما في ذلك العديد من الحوادث التي سقط جرائها قتلى وجرحى في صفوف المدنيين في الجانب اللبناني من الحدود بسبب الأعمال التي تقوم بها الأطراف المتحاربة في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في سياق القتال الذي دار مؤخرا حول بلدي يبرود والحصن السوريتين. وما زلت أدعو جميع الأطراف، بما فيها حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وفقا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٢ - ويثير تصاعد أعمال العنف في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير قلقا عميقا، بما في ذلك الحوادث الإرهابية المتعددة من جانب جماعات تدعي أنها تقوم بها ردا على مشاركة حزب الله في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية. وما زال يساورني قلق عميق من جراء عدم توقف مختلف الأطراف عن المشاركة في ذلك القتال وعلى وجه الخصوص استمرار اعتراف حزب الله بدوره في ذلك. وكان لمشاركة بعض الجماعات اللبنانية في النزاع أثر مدمر على الأمن والاستقرار في لبنان. وإنني أناشد الجميع في المنطقة الاستجابة لنداءاتي الداعية إلى وقف نقل الأسلحة والمقاتلين من لبنان إلى الجمهورية العربية السورية وإلى الاحترام الكامل لسيادة لبنان وسلامته أراضييه. ويبرز هذا التصاعد المفاجئ والحاد في العنف والإرهاب استمرار الحاجة إلى التمسك بمبادئ إعلان بعبدا، وبسياسة النأي بالنفس، وإلى أن تتراجع الأطراف اللبنانية عن تورطها في الجمهورية العربية السورية. وأرحب بالتزام الحكومة الواضح في هذا الصدد، وأشجع جميع الأطراف في لبنان على احترام الالتزامات التي اتفقت عليها جميعا والوفاء بها.

٤٣ - وتمثل عودة الاغتيالات السياسية التي اتخذت شكل التفجير الذي استهدف محمد شطح تذكريا مزعجا ومثيرا للقلق بجرائم ارتكبت سابقا في لبنان. وكان بدء المحاكمة في المحكمة الخاصة بلبنان في ١٦ كانون الثاني/يناير إشارة قوية إلى رفض لبنان والمجتمع الدولي الخضوع للإرهاب أو محاولات الإفلات للعقاب.

٤٤ - وإنني متشجع جراء استئناف جلسات هيئة الحوار الوطني بقيادة الرئيس، وطالما اعتقدت أن أفضل وسيلة للتصدي للعنف في البلد هي نزع سلاح الميليشيات بعملية يتولى زمامها اللبنانيون. ومن الخطوات الجديرة بالترحيب في هذا الصدد مناقشة رؤية الرئيس للعام ٢٠١٢ المتعلقة بوضع استراتيجية دفاعية وطنية في الجلسة المعقودة في ٣١ آذار/مارس، ومن الضروري البناء عليها. وإنني أحث جميع الأطراف على المشاركة في هيئة الحوار الوطني، وتنفيذ المقررات التي اتخذت في وقت سابق في هذا السياق، ولا سيما منها تلك المتعلقة بترع سلاح الجماعات غير اللبنانية، وتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية

لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. وينبغي ألا يستخدم النزاع السوري ذريعة لتجاهل هذه المسؤوليات، بل ينبغي له أن يكون بمثابة تذكير واضح بضرورة نزع سلاح الميليشيات وحلها.

٤٥ - وقد حذرت مرارا من أن انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، إلى جانب استمرار وجود ميليشيات تملك كميات ضخمة من السلاح، يقوض أمن اللبنانيين. ولا يزال احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارجة عن سيطرة الحكومة اللبنانية مبعثا للقلق البالغ، ولا سيما لأنه يخلق جوا من التهيب ويشكل تحديا رئيسيا لسلامة المدنيين اللبنانيين ولحصريّة الاستخدام الشرعي للقوة من قبل الدولة. وهو أيضا يجعل من لبنان بلدا منتهكا لالتزاماته بموجب القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويشكل تهديدا للسلام والاستقرار الإقليميين. وإنني أكرر دعوتي حزب الله وسائر الأطراف المعنية إلى عدم القيام بأي نشاط قتالي داخل لبنان أو خارجه، تماشيا مع أحكام اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٦ - وما زلت أحث الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله من الحصول على أسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة الدولة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأناشد أيضا بلدان المنطقة التي تقيم علاقات وثيقة مع حزب الله، أن تشجع على تحويل هذه الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي تحت وعلى نزع سلاحه، وفقا لأحكام اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يخدم مصلحة السلام والاستقرار في لبنان والمنطقة على أفضل وجه.

٤٧ - ويساورني قلق بالغ إزاء حالة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وإزاء ازدياد الضغط الذي ترزح تحته الموارد المحدودة المتاحة نظرا لوجود اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية هربا من العنف هناك. وأكرر مناشدتي الجهات المانحة تقديم الدعم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وما تقوم به من عمل حيوي في توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وما برح التعاون الوثيق بين السلطات اللبنانية وقوات الأمن الفلسطينية في المخيمات أمرا بالغ الأهمية لضمان سرعة السيطرة على الحوادث الأمنية. وإنني أرحب باستمرار التزام القيادة الفلسطينية بضمان تحقيق الأمن والاستقرار في لبنان.

٤٨ - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم بشأن ترسيم الحدود مع الجمهورية العربية السورية وتعليمها، الأمر الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على مراقبة الحدود. ولا أزال أعتقد أن الإدارة المتكاملة للحدود ستسهم في الأجل الطويل إسهاما كبيرا في تحسين مراقبة الحدود اللبنانية،

وستساعد على منع النقل غير المشروع للأسلحة والمقاتلين في الاتجاهين. وأصبح هذا الأمر أكثر إلحاحاً في سياق الأحداث التي تجري في الجمهورية العربية السورية. وإنني أناشد الجهات المانحة إلى مواصلة تقديم الدعم لإدارة الحدود.

٤٩ - إن انتهاكات إسرائيل المتواصلة لسيادة لبنان وسلامته، وأبرزها تخليق الطائرات الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية، أعمال تدعو للأسف. وأكرر دعوتي إسرائيل إلى أن تفي بالتزاماتها بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية العجر ومن منطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، وأن توقف تخليق طائراتها في الأجواء اللبنانية الذي يضر بمصداقية الأجهزة الأمنية اللبنانية، ويشيع القلق في صفوف السكان المدنيين. كما أن هذه الأعمال تزيد إلى حد كبير من خطر العواقب غير المقصودة في سياق إقليمي يتسم بالتوتر الشديد.

٥٠ - وأعرب عن ترحيبي الحار بتأليف حكومة مصلحة وطنية بعد شهور طويلة من الجمود السياسي. ويشجعي التزام الحكومة بسياسة النأي بالنفس، والحوار الوطني، وتنفيذها للمقررات المتخذة سابقاً في جلسات هيئة الحوار الوطني، واحترامها لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان، على النحو المشار إليه في البيان الوزاري الصادر في ٢٠ آذار/مارس.

٥١ - وأرحب أيضاً بمنح البيان الوزاري الأولوية لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها وفقاً للإجراءات الدستورية والممارسة الديمقراطية المتبعة. ويمثل إجراء الانتخابات الرئاسية في بيئة حرة ونزيهة، وفقاً لروح القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، عنصراً أساسياً في الحفاظ على المؤسسات والعمليات الديمقراطية وهو سيسهم في تجديد الروح المتنامية للتعاون واحترام التعايش. ويجب أن يتحقق الأمن للبنان، وكذلك سلامه الأهلي من دون تهريب من الجماعات المسلحة. فاحتفاظ الجماعات المسلحة، بما في ذلك حزب الله، بالأسلحة خارج سيطرة الدولة يتعارض مع اتفاق الطائف ويتنافى مع ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٥٢ - وإنني أشيد بالجهود التي يبذلها الجيش في مواجهة التحديات الأمنية المتعددة في جميع أنحاء البلد. فهو ما برح يحرز تقدماً في التصدي لتحديات أمنية مختلفة بما فيها التهديدات الإرهابية والحالة في طرابلس. ورغم تكبده خسائر، انتشر بقوة في جميع المناطق المتضررة من النزاعات. ويبدو أن تنفيذ خطة أمنية جديدة في طرابلس والبقاع حقق نتائج إيجابية حتى الآن، ولقي ترحيباً واسعاً من القيادات والمجتمعات المحلية. ولكي يتمكن الجيش من مواصلة البناء على هذه النجاحات، بالنظر إلى استخدامه كامل طاقته، من الأهمية بمكان أن يواصل الحصول على الدعم من جميع القيادات اللبنانية. إن التركيز الذي يولييه رئيس الوزراء وحكومته على هذه الناحية يبعث على التفاؤل وينبغي مواصلة البناء عليه، بما في ذلك في

سياق مجموعة الدعم الدولية للبنان والدعم الذي تقدمه للخطوة الخمسية لتنمية الجيش. وأشجع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الجهات المانحة الدولية والحكومة، على أن تواصل تقديمها الدعم للخطوة والجيش. وأشيد أيضا برئيس الوزراء السابق نجيب ميقاتي على قيادته القوية خلال فترة بالغة الصعوبة.

٥٣ - وما زلت ملتزما التزاما راسخا بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من أجل إحلال السلام والأمن خلال هذه الفترة التي يشهد فيها لبنان صعوبات وتحديات جمة. ولذلك، فإنني أعول على استمرار التزام الحكومة بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة التقيد التام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأهيب كذلك بجميع الدول الأعضاء أن تجدد الجهود الرامية إلى دعم لبنان في كفالة احترامه لالتزاماته بموجب هذه القرارات، باعتبار ذلك الوسيلة المثلى للنهوض بازدهار البلد واستقراره في الأجل الطويل كدولة ديمقراطية. وسأواصل بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل لهذه القرارات وسائر القرارات المتعلقة بلبنان.